الجزائر في 16فيفيري 2026

إلى السيد الأستاذ الدكتور: رياض عبد القادر

نائب العميد المكلف بالدراسات العليا والعلاقات الخارجية

الموضوع: تقرير حول سير الملتقى العلمي الوطني "السياسة الاقتصادية في الجزائر: آفاق 2030 – رؤية 2030"

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أرفع إلى سيادتكم هذا التقرير المتعلق بسير أشغال الملتقى العلمي الوطني الموسوم بـ: "السياسة الاقتصادية في الجزائر: آفاق 2030 – رؤية 2030"، المنظم من طرف مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، والذي احتضنته الكلية يوم الأحد 15 فيفري 2026 بالمدرج S بدالي إبراهيم، بصيغة حضورية وعن بعد.

جاء تنظيم هذا الملتقى في سياق التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وما تفرضه من ضرورة إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية واستشراف آفاقها إلى غاية سنة 2030، في ظل التحول الرقمي والتحديات الجيو–اقتصادية الراهنة.

وقد عرف الملتقى مشاركة نوعية ومتميزة لأساتذة وباحثين من جامعتنا ومن جامعات وطنية أخرى، إلى جانب حضور إطارات أكاديمية وممثلي هيئات مهنية واقتصادية.

استقبلت اللجنة العلمية تسعين (90) مداخلة، تم قبول سبع وستين (67) منها بعد إخضاعها للتحكيم العلمي وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بموضوع الملتقى وأهميته الوطنية.

افتتحت الأشغال الملتقى بكلمات رسمية أكدت جميعها على أهمية تعزيز البحث العلمي التطبيقي وربطه بقضايا الاقتصاد الوطني، وعلى الدور المحوري للجامعة في تقديم بدائل واقعية قائمة على التحليل الكمي والدراسات الاستشرافية.

تناولت المداخلات جملة من المحاور الاستراتيجية، أهمها:

- ✓ رؤية السياسة الاقتصادية في الجزائر في آفاق 2030
- ✓ الاستراتيجية المالية والميزانية نحو الاستدامة
- ✓ السياسة النقدية واستقرار الاقتصاد
- ✓ تنمية القطاع الفلاحي والأمن الغذائي
- ✓ تطوير السياحة كرافد للتنويع الاقتصادي
- ✓ التحول الطاقوي والانتقال إلى الطاقات المتجددة
- ✓ الصناعة والابتكار
- ✓ دور القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة

✓ الرقمنة والاستدامة البيئية والاجتماعية

✓ التكامل بين السياسات المالية والنقدية

وقد اتسمت المداخلات بالعمق التحليلي والتنوع المنهجي، حيث اعتمدت عدة دراسات على نماذج قياسية حديثة وتحليلات مقارنة لتجارب دولية.

وقد أسفرت أشغال الملتقى عن جملة من النتائج العلمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- في مجال التنويع الاقتصادي
  - ضرورة الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتعدد المصادر.
  - أهمية الحوكمة الرشيدة وإدارة فعالة لعائدات المحروقات عبر آليات استثمار طويلة المدى.
  - محدودية أثر جهود التنويع الحالية على المؤشرات الكلية، مما يستدعي تسريع الإصلاحات الهيكلية.
- في مجال المالية العامة
  - إصلاح منظومة الإنفاق العمومي وفق مقاربة النجاعة والأداء.
  - تحسين التحصيل الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي خارج قطاع المحروقات.
  - إعادة توجيه سياسة الدعم نحو الإنتاج بدل الاستهلاك.
- في السياسة النقدية
  - ضرورة تحقيق توازن بين استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.
  - تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لضمان استقرار كلي مستدام.
- في الفلاحة والأمن الغذائي
  - اعتبار القطاع الفلاحي ركيزة استراتيجية للتنويع الاقتصادي.
  - أهمية إدماج التكنولوجيا الحديثة والزراعة الذكية لرفع الإنتاجية.
- في التحول الطاقوي
  - الانتقال إلى الطاقات المتجددة خيار استراتيجي اقتصادي قبل أن يكون بيئياً.
  - الاستثمار في الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر يمثل فرصة واعدة للتصدير وتعزيز الأمن الطاقوي.
- في الصناعة والابتكار
  - ضرورة تبني سياسة صناعية واضحة ترتكز على سلاسل القيمة المحلية والابتكار.
- في الرقمنة والاستدامة
  - التحول الرقمي شرط أساسي لتحسين الإنتاجية والشفافية وجاذبية الاستثمار.
  - تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة في إطار رؤية 2030.

بناءً على ما خلصت إليه المداخلات والمناقشات، أوصى المشاركون بما يلي:

- إنشاء أو تعزيز صندوق سيادي فعال لتثمين عائدات المحروقات.
- تبني سياسة صناعية تستهدف القطاعات ذات الميزة النسبية.
- تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.
- إصلاح منظومة الدعم تدريجياً نحو دعم الإنتاج.
- تحسين مناخ الأعمال ورقمنة الإدارة.
- تطوير النظام المصرفي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.
- الاستثمار المكثف في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- تحديث المنظومة التعليمية والتكوينية وربطها بحاجيات الاقتصاد.
- تعزيز البحث العلمي التطبيقي وربطه بالقطاع الإنتاجي.
- إرساء آليات تقييم دورية لمتابعة تنفيذ رؤية 2030 بمؤشرات كمية دقيقة.

تميز الملتقى بثراء فكري واضح، وعمق تحليلي، ونقاش علمي رصين يعكس وعي الأسرة الجامعية والفاعلين الاقتصاديين بأهمية المساهمة الجادة في صياغة ملامح اقتصاد جزائري متنوع ومستدام.

كما أكد المشاركون أن تحقيق رؤية الجزائر 2030 يتطلب تضافر جهود الجامعة والسلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار حوكمة فعالة واستثمار استراتيجي في المورد البشري باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية.

وفي الأخير، أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر على الدعم والمرافقة التي حظي بها هذا الحدث العلمي، راجين أن تساهم مخرجاته في إثراء النقاش الأكاديمي وصناعة القرار الاقتصادي.

وتفضلوا، السيد نائب العميد، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

رئيس الملتقى

الأستاذ الدكتور: طويلب محمد

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير
الدكتور محمد طويلب